



# التقرير الأسبوعي عن أسواق النقد 19 أبريل 2026

## مرونة الأسواق العالمية: التفاعل مع المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية وتطورات سوق الطاقة

### التعليق على أداء الاسواق

تفاعلت الأسواق العالمية خلال الأسبوع الماضي مع مزيج من البيانات الاقتصادية المرنة، وتطور توجهات البنوك المركزية، إلى جانب حالة عدم اليقين الجيوسياسي المرتبطة بتداعيات الصراع في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي للعام 2026 إلى 3.1% على أساس سنوي، مع توقع بلوغ التضخم العالمي 4.4%، محذراً من مخاطر هبوطية في حال استمرار اضطرابات أسواق الطاقة. وفي الولايات المتحدة، أظهرت بيانات التضخم ارتفاع المؤشر الكلي لأسعار المنتجين بنسبة +0.5% على أساس شهري، في حين تباطأ المؤشر الأساسي إلى +0.1%، بما يعكس احتواء الضغوط التضخمية الأساسية على الرغم من الارتفاع الحاد لتكاليف الطاقة. كما ظلت أوضاع سوق العمل مستقرة، مع تراجع طلبات إعانة البطالة إلى 207 آلاف طلب، مقابل ارتفاع الطلبات المستمرة هامشياً إلى 1.82 مليون. وأشارت تقارير مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى اتباع نهج حذر في السياسة النقدية، مع توقع أن يتراوح التضخم بين 2.75% - 3.0%، وتوقعات للنمو تتراوح بين 2.0% - 2.5%، بما يعزز تبني نهج يعتمد على البيانات. وأنهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع عند 98.098 (-0.56%). وفي كندا، أسفرت التطورات السياسية عن حصول الحزب الليبرالي على 174 مقعداً من أصل 343، مما يهدد المجال أمام قدرة الحكومة على مواصلة التوسع المالي وزيادة الاستثمار في البنية التحتية، فيما أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الدولار الكندي عند مستوى 1.3691 (-1.10%). وفي أوروبا، شهدت أسواق المجر إعادة تسعير ملحوظة عقب الهزيمة الانتخابية لرئيس الوزراء السابق فيكتور أوربان، في حين أعاد البنك الوطني السويسري التأكيد على استعداداته للتدخل في أسواق الصرف الأجنبي في ظل قوة الفرنك. وأنهى اليورو تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند 1.1765 (-0.36%)، في حين وصل الدولار الأمريكي أمام الفورنت المجري إلى مستوى 307.30 (-4.23%)، وأنهى الدولار الأمريكي تداولاته أمام الفرنك السويسري عند 0.7817 (-0.90%) وفي المملكة المتحدة، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة +0.5% على أساس شهري في فبراير، متجاوزاً التوقعات، إلا أن المؤشرات المستقبلية تشير إلى تصاعد الضغوط التضخمية المرتبطة بارتفاع تكاليف الطاقة. وأنهى الجنيه الإسترليني تداولات الأسبوع مقابل الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3516 (+0.40%). أما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فقد تزايدت التوقعات بإمكانية تدخل اليابان في أسواق الصرف مع اقتراب تداولات الدولار الأمريكي أمام الين الياباني من مستوى 160، في حين تراجع احتمالات رفع سعر الفائدة في اجتماع 28 أبريل إلى أقل من 20%. وفي الصين، جاء نمو الناتج المحلي الإجمالي أقوى من المتوقع عند +5.0% على أساس سنوي و +1.3% على أساس ربع سنوي، وذلك على الرغم من استمرار ضعف مؤشرات الطلب المحلي. وفي أستراليا، حافظ سوق العمل على استقراره مع وصول معدل البطالة إلى 4.3% وارتفاع التوظيف بمقدار 17.9 ألف وظيفة. وأنهى الدولار الأمريكي تداولاته أمام الين الياباني، والدولار الأمريكي تداولاته أمام اليوان الصيني، والدولار الأسترالي تداولاته أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 158.64 (-0.40%)، و 6.8160 (-0.14%)، و 0.7174 (+1.56%)، على التوالي. وفي أسواق أسعار الفائدة، شهدت عائدات سندات الخزينة الأمريكية تقلبات ملحوظة، إذ استقر العائد على السندات لأجل 10 سنوات عند 4.248% (-6.9%)، بما يعكس حالة عدم اليقين المرتبطة بالتضخم ومسار السياسة النقدية. وجاء ذلك بالتوازي مع ازدياد انحدار منحني العائد الأمريكي، إذ اتسع الفارق بين عائدات السندات لأجل عامين وعشرة أعوام ونظيرتها لأجل خمسة أعوام وثلاثين عاماً بنحو 2.2 نقطة أساس و 1.7 نقطة أساس، على التوالي خلال الأسبوع. وفي أسواق الأسهم، سجلت المؤشرات الأمريكية الرئيسية مكاسب، مدعومة بمعنويات التفاؤل حيال التوصل إلى اتفاق لتمديد وقف لإطلاق النار، إذ وصل كل من مؤشر ستاندرد أند بورز 500 ومؤشر ناسداك إلى مستويات قياسية. أما في أسواق السلع، فقد أنهت التعاملات على تباين، إذ استقر مزيج خام برنت عند 90.38 (-5.06%)، فيما بلغ سعر العقود الفورية للذهب 4830.34 (+1.7%)، ما يعكس حساسية الأسواق تجاه التطورات الجيوسياسية وتوقعات التضخم.

### الولايات المتحدة وكندا

ارتفاع مؤشر أسعار المنتجين الأمريكي بنسبة +0.5% على أساس شهري في مارس مع تباطؤ المؤشر الأساسي إلى +0.1% في ظل تصاعد أسعار الطاقة قدمت ديناميكيات تضخم الجملة في الولايات المتحدة صورة مركبة خلال شهر مارس، إذ ارتفع مؤشر أسعار المنتجين الكلي بنسبة +0.5% على أساس شهري للشهر الثاني على التوالي، في حين تباطأ المؤشر الأساسي بشكل ملحوظ إلى +0.1%، مما يشير إلى احتواء الضغوط التضخمية الأساسية على الرغم من الصدمة القوية التي شهدتها أسعار الطاقة. وساهم الارتفاع الحاد في أسعار البنزين، والذي اقترب من 16%، بنحو نصف الزيادة المسجلة في تضخم السلع، ليسجل بذلك أقوى ارتفاع في أسعار السلع منذ أغسطس 2023، في حين ظل تضخم الخدمات محدوداً بصفة عامة، على الرغم من ارتفاع تكاليف النقل والتخزين بنسبة +1.3%. وعلى الرغم من ذلك، بدأت الضغوط في مراحل الإنتاج الأولى بالتصاعد، حيث سجلت تكاليف السلع الوسيطة أكبر زيادة لها في نحو أربع سنوات، في انعكاس مباشر لاضطرابات سلاسل الإمداد المرتبطة بالتوترات في الشرق الأوسط، إلى جانب القيود المفروضة على حركة الشحن عبر مضيق هرمز. وتشير المؤشرات الاستشرافية إلى احتمال اتجاه الشركات بشكل متزايد إلى تمرير ارتفاع تكاليف المدخلات إلى الأسعار النهائية، لا سيما مع استمرار تراجع هوامش خدمات التجارة للشهر الثاني على التوالي. على الرغم من مساهمة هذه البيانات في توفير بعض الارتياح المؤقت فيما يتعلق بالتضخم الأساسي، إلا أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي ما يزال متبعاً لنهج الترقب الحذر نظراً لاحتمال تطور الضغوط التضخمية إلى مراحل لاحقة، خاصة مع بدء امتداد تأثير ارتفاع تكاليف الطاقة إلى قطاعات صناعية واستهلاكية أوسع. وأنهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 98.098.

تراجع طلبات إعانة البطالة في الولايات المتحدة إلى 207 آلاف (-11 ألف أسبوعياً) مع ارتفاع الطلبات المستمرة إلى 1.82 مليون

تواصل أوضاع سوق العمل في الولايات المتحدة إظهار قدر ملحوظ من المرونة، إذ انخفضت طلبات إعانة البطالة الأولية بمقدار 11 ألف طلب لتصل إلى 207 آلاف طلب خلال الأسبوع المنتهي في 11 أبريل، مسجلة أكبر تراجع أسبوعي منذ فبراير، بما يعزز المؤشرات التي تدل على قلة تسريح العمالة. كما ظل متوسط الأربعة أسابيع مستقراً إلى حد كبير، مما يعكس استقرار بيئة التوظيف على الرغم من تصاعد حالة عدم اليقين الاقتصادي. في المقابل، ارتفعت الطلبات المستمرة هامشياً إلى 1.82 مليون، ما يشير إلى بوادر التباطؤ التدريجي لوتيرة إعادة التوظيف. وما تزال التقلبات الإقليمية قائمة، حيث شهدت الطلبات غير المعدلة ارتفاعاً

ملحوظاً في ولاية نيويورك نتيجة لبعض العوامل الموسمية، إلى جانب الزيادات المسجلة في ولايتي كونيتيكت وكاليفورنيا. وبصفة عامة، تتسق هذه البيانات مع مؤشرات أخرى، بما في ذلك الكتاب البيج الصادر عن الاحتياطي الفيدرالي، والذي يصف الطلب على العمالة بأنه مستقر مع محدودية حالات التسريح، مما يدعم التقديرات التي تشير إلى استمرار توازن سوق العمل الأمريكي وعدم ظهور مؤشرات تدل في الوقت الحالي على تدهور ملموس.

### ويليامز: التضخم قد يتراوح بين 2.75% و 3.0% في العام 2026 مع ترواح معدلات النمو بين 2.0% و 2.5%

أكد رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، جون ويليامز، تصاعد حالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسة النقدية، مشيراً إلى أن تقديم توجيهات مستقبلية ما يزال غير ملائم في ظل البيئة الحالية، مع الإبقاء على السيناريو الأساسي الذي يتمثل في تباطؤ وتيرة التضخم واستقرار معدلات النمو. وتوقع ويليامز أن يصل معدل التضخم العام إلى نطاق يتراوح بين 2.75% و 3.0% على أساس سنوي بنهاية العام، قبل أن يتجه نحو المستوى المستهدف 2% في العام 2027. كما أشار إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي مرشح للنمو ضمن نطاق 2.0% إلى 2.5%، مع استقرار معدل البطالة بين 4.25% و 4.5%. وسلط الضوء على مخاطر تعرض جانب العرض لصدمة نتيجة الصراع، حيث قد يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الوسيطة إلى تزايد مستويات التضخم بالتزامن مع كبح النمو، بما يعزز الركود التضخمي. إلا أنه على الرغم من هذه المخاطر، يرى ويليامز أن السياسة النقدية في وضع مناسب حالياً، مع توقعات بخفض أسعار الفائدة مستقبلياً مع تراجع التضخم، وذلك لتفادي تشديد السياسات بصورة غير مقصودة في ظل الأوضاع النقدية الحقيقية. ومع دخول الاحتياطي الفيدرالي فترة الصمت الاعلامي التي تسبق اجتماعه، تتجه أنظار الأسواق نحو إمكانية تبني نبرة أكثر تشدداً خلال الأسبوع المقبل، في ظل تقييم المستثمرين لتأثير الضغوط السعريّة المدفوعة بارتفاع الطاقة، إلى جانب جلسة تأكيد تعيين كيفن وورش لرئاسة الاحتياطي الفيدرالي في مجلس الشيوخ.

### الحزب الليبرالي الكندي يحصد 174 مقعداً من أصل 343 (50.7%) ويحصل على أغلبية تسمح له بتسريع وتيرة التوسع المالي

نجح رئيس الوزراء الكندي مارك كارني في تأمين أغلبية برلمانية، حيث حصد الحزب الليبرالي 174 مقعداً من أصل 343، بما يعادل نحو 50.7%، الأمر الذي يمنحه تفويضاً واضحاً لتسريع تنفيذ أجندته الاقتصادية. وتوفر هذه الأغلبية الحكومية زخماً قوياً لدفع استثمارات البنية التحتية على نطاق واسع، بما يشمل مرافق تصدير الطاقة والموانئ، إلى جانب زيادة الإنفاق الدفاعي وتعزيز جهود تنويع التجارة. وجاء هذا التحول السياسي عقب التحسن الملحوظ مقارنة بفترة ضعف انتخابي سابقة، بدعم من إعادة تشكيل النهج القيادي والتغيرات التي طرأت على البيئة الجيوسياسية. إلا أن التحديات ما تزال قائمة، لا سيما فيما يتعلق بإدارة التوترات التجارية مع الولايات المتحدة، والتعامل مع المعارضة الداخلية المرتبطة بسياسات الطاقة. ومن المتوقع أن تساهم هذه الأغلبية في رفع كفاءة تنفيذ السياسات، مع انعكاسات محتملة على المدى المتوسط على المسار المالي لكندا، وبيئة الاستثمار، والقدرة التنافسية للمصادرات. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الدولار الكندي عند مستوى 1.3691.

### أوروبا والمملكة المتحدة

#### تقلص الفارق بين عائدات السندات المجرية والألمانية لأجل 10 سنوات إلى أدنى مستوياته في خمس سنوات عقب الهزيمة الساحقة لأوربان

سجلت الأصول المجرية ارتفاعاً قوياً عقب الهزيمة الانتخابية لفيكتور أوربان، إذ تراجع الفارق بين عائدات السندات المجرية والألمانية لأجل 10 سنوات إلى أدنى مستوياته المسجلة في خمس سنوات، في حين انخفض متوسط العائد على السندات لأجل 10 سنوات في مزاد يوم الخميس إلى 6.01%، وهو أدنى مستوى يصله خلال أربع سنوات. كما ارتفع الفورنت المجرى بأكثر من 5% أمام كل من الدولار واليورو منذ بداية العام، في انعكاس للتحسن الملحوظ لإقبال المستثمرين، مدفوعاً بالتوقعات المتعلقة بالإصلاحات الهيكلية واحتمالات تبني اليورو في ظل الحكومة الجديدة. وساهمت التوقعات بالإفراج عن نحو 20 مليار دولار من أموال الاتحاد الأوروبي المجمدة، إلى جانب التقارب مع المؤسسات الأوروبية، في خفض المخاطر المالية والسياسية بشكل ملموس. وعلى الرغم من أن الانضمام إلى منطقة اليورو ما يزال هدفاً متوسط الأجل ومن غير المتوقع قبل العام 2030، إلا أن بدء مسار التقارب بحد ذاته يشكل محفزاً قوياً لتدفقات رؤوس الأموال وتراجع علاوة المخاطر. وعلى الرغم من ذلك، ما تزال هناك بعض التحديات الهيكلية الجوهرية، بما في ذلك العجز المالي ومتطلبات الإصلاح المؤسسي، والتي ستحدد مدى استدامة موجة تحسن الأسواق. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الفورنت المجرى عند مستوى 307.30.

#### البنك الوطني السويسري في حالة تأهب لمواجهة قوة الفرنك ويؤكد جاهزيته للتدخل في سوق الصرف

أشار البنك الوطني السويسري إلى استعداداته الكامل للتدخل في أسواق الصرف الأجنبي للحد من الارتفاع المفرط في قيمة الفرنك السويسري، في ظل تزايد تدفقات الملاذ الآمن. وأكد صناع السياسات أن قوة العملة أسهمت في تشديد الأوضاع النقدية، على الرغم من استمرار نهج السياسات التيسيرية، مشيرين إلى أن التدخل في سوق الصرف يظل من الأدوات الرئيسية للحفاظ على استقرار الأسعار. وما تزال ديناميكيات التضخم متأثرة بارتفاع تكاليف الطاقة على المدى القريب، في حين يتوقع أن تتراجع الضغوط على المدى المتوسط. كما أبرز البنك قوة نمو الائتمان واستقرار الأوضاع المالية، في غياب أي مؤشرات تدل على حدوث انكماش انتقائي. إلا أن استمرار حالة عدم اليقين العالمية، لا سيما المرتبطة بتداعيات الصراع في الشرق الأوسط والتوترات التجارية على نطاق واسع، تواصل تشكيل مخاطر تهدد النمو، إلى جانب تزايد الضغوط التضخمية من خلال ارتفاع تكاليف الطاقة المستوردة. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الفرنك السويسري عند مستوى 0.7817.

#### ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة بنسبة +0.5% على أساس شهري في فبراير، بمعدل يفوق التوقعات قبل اندلاع الصراع

سجل الاقتصاد البريطاني نمواً أقوى من المتوقع وبنسبة +0.5% على أساس شهري في فبراير، متجاوزاً بشكل ملحوظ التوقعات البالغة +0.1%، ليشهد بذلك أسرع وتيرة نمو منذ يناير 2024، بدعم من استمرار زخم قطاع الخدمات إلى جانب تحسن قطاعي الإنتاج والإنشاءات. إلا أن هذا الأداء الإيجابي سبق الصدمة الاقتصادية الناتجة عن تصاعد التوترات في الشرق الأوسط، والتي أعادت تشكيل التوقعات بشكل ملموس من خلال ارتفاع أسعار الطاقة وتشديد الأوضاع المالية. وتشير المؤشرات الاستشرافية إلى تصاعد الضغوط التضخمية، مع توقعات باقتراب التضخم من ضعف المستوى المستهدف لبنك إنجلترا، في حين تم خفض توقعات النمو. كما يتوقع أن يتعرض الدخل المتاح للأسر لضغوط إضافية، مع إشارة التقديرات إلى تأثير ارتفاع تكاليف الطاقة بنحو 500 جنيه إسترليني. وفي هذا السياق، يواجه صناع السياسات معادلة معقدة بين كبح جماح التضخم ودعم النمو، مما يزيد من مخاطر الدخول في حالة ركود تضخمي على المدى القريب. وأنهى الجنيه الإسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3516.

**نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين بنسبة +5.0% على أساس سنوي و+1.3% على أساس ربع سنوي، وارتفاع الإنتاج الصناعي إلى +5.7% على أساس سنوي**

أظهر الاقتصاد الصيني مرونة خلال الربع الأول من العام 2026، إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة +5.0% على أساس سنوي و+1.3% على أساس ربع سنوي، مدعوماً بقوة قطاع التصنيع وأداء الصادرات، على الرغم من استمرار الاضطرابات الجيوسياسية. وتجاوز الإنتاج الصناعي التوقعات، مسجلاً نمواً بنسبة +5.7% على أساس سنوي، في حين ارتفعت الصادرات بنسبة 15%، بدعم من نمو الصناعات عالية التقنية بنسبة 12.5%. في المقابل، ما يزال الطلب المحلي يمثل نقطة ضعف رئيسية، مع تباطؤ معدل نمو مبيعات التجزئة إلى +1.7% على أساس سنوي، وتراجع الاستثمارات الخاصة، مما يعكس الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد. كما ارتفع معدل البطالة في المناطق الحضرية إلى 5.4% في مارس، بما يشير إلى تزايد ضغوط سوق العمل. وعلى الرغم من قوة النمو الإجمالي، التي تقلل من الحاجة إلى اللجوء إلى مبادرات تحفيزية على نطاق واسع، إلا أنه من المتوقع أن يواصل صناع السياسات تبني إجراءات دعم مستهدفة لتعزيز الاستهلاك والحد من آثار ارتفاع أسعار الطاقة. وما يزال التباين بين قوة جانب العرض وضعف الطلب يشكل السمة الرئيسية لمسار الاقتصاد الكلي في الصين. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام اليوان الصيني عند مستوى 6.8160.

**اقتراب الين الياباني من مستوى 160 مقابل الدولار مع تصاعد مخاطر التدخل وتراجع احتمالات رفع سعر الفائدة إلى أقل من 20%**

كثفت السلطات اليابانية نبرة تدخلها في الأسواق مع بقاء الين قريباً من المستوى الحرج 160 أمام الدولار الأمريكي، حيث أشارت وزيرة المالية ساتسوكي كاتاياما إلى الاستعداد لاتخاذ إجراءات حاسمة عقب مشاورات مع مسؤولي وزارة الخزانة الأمريكية. وشهدت العملة تحسناً مؤقتاً واتجهت نحو مستوى 159.86 يوم الاثنين، في انعكاس لحساسية الأسواق تجاه إشارات السياسة. وتراجعت احتمالات رفع بنك اليابان لسعر الفائدة إلى أقل من 20%، مقارنة بنحو 55% في وقت سابق من الأسبوع، في ظل تبني صناع السياسات نهجاً حذراً على خلفية تصاعد عدم اليقين الجيوسياسي. وما تزال احتمالات التدخل المباشر في سوق الصرف مرتفعة، لا سيما في ضوء سابقة إنفاق نحو 100 مليار دولار خلال العام 2024 لدعم استقرار العملة. كما يعزز التنسيق مع السلطات الأمريكية من مصداقية تهيديت التدخل، ما يجعل سوق الصرف قناة رئيسية لنقل أثر السياسة. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الين الياباني عند مستوى 158.64.

**ارتفاع التوظيف في أستراليا بمقدار +17.9 ألف مع استقرار البطالة عند 4.3% وزيادة الوظائف بدوام كامل**

حافظ سوق العمل الأسترالي على زخم قوي خلال شهر مارس، إذ ارتفع التوظيف بمقدار 17.9 ألف وظيفة، بدعم من نمو الوظائف بدوام كامل والتي سجلت زيادة قوية بلغت 52.5 ألف وظيفة، في حين استقر معدل البطالة عند 4.3%. وعلى الرغم من تراجع التوظيف بدوام جزئي والانخفاض الهامشي لمعدل المشاركة في سوق العمل إلى 66.8%، إلا أن أوضاع سوق العمل ما تزال متماسكة، مما يعزز من تزايد الضغوط التضخمية. من جهة أخرى، استقر معدل نقص العمالة عند 5.9%، في حين ارتفع معدل الاستخدام الناقص للعمالة إلى 10.2%، ما يشير إلى بعض بوادر فقد الزخم. وتدعم هذه البيانات التوقعات التي تشير إلى مواصلة بنك الاحتياطي الأسترالي نهج التشديد النقدي، حيث تسعر أسواق المبادلة حالياً احتمالاً بنسبة 72% لرفع أسعار الفائدة في اجتماع 5 مايو إلى 4.35%. إلا أن تدهور ثقة المستهلكين وقطاع الأعمال في ظل ارتفاع تكاليف الطاقة يسلط الضوء على تصاعد مخاطر الركود التضخمي، مما يزيد من تعقيد مسار السياسة النقدية. وأنهى الدولار الأسترالي تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.7174.

## الكويت

### الدينار الكويتي

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30620.

## أسعار العملات 19 - أبريل - 2026

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1723	1.1658	1.1849	1.1765	1.1650	1.1850	1.1814
GBP	1.3462	1.3381	1.3599	1.3516	1.3380	1.3600	1.3513
JPY	159.27	157.59	159.86	158.64	157.55	160.00	157.45
CHF	0.7887	0.7775	0.7934	0.7817	0.7670	0.7930	0.7741